الدكتور/أشرف الصوفي أستاذ محاضر –أ– كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير– جامعة باتنة رقم المحمول:0557993343 البريد الالكتروني abosuliman1954@gmail.com	أ/الدامي عبد المنعم أستاذ مساعد كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير–جامعة باتنة رقم المحمول: 0798694992 البريد الالكتروني damiabdmonem@gmail.com

ملخص:

يمثل التنويع الاقتصادي عاملا أساسيا في النمو الاقتصادي وخاصة دول الاقتصاد الريعي. من القطاعات التي تراهن عليها عديد الدول للتنويع الاقتصادي نجد القطاع الفلاحي. تهدف هذه الدراسة إلى القاء الضوء على في جزئها الأول على التنويع الاقتصادي من حيث التعريف والأنماط والأشكال ودوره في التنمية الاقتصادية.

في الجزء الثاني تهتم الدراسة بإلقاء الضوء على واقع ومقومات القطاع الفلاحي الجزائري وأهم المعوقات والصعوبات التي يواجهها والتي يجب على الجزائر معالجتها لكي تنهض بهذا القطاع وتعتمد عليه للخروج من الأزمة الاقتصادية التي سببها الانخفاض في أسعار النفط.

الكلمات المفتاحية: التنويع الاقتصادي، التنمية الاقتصادية،التنمية المستدامة، القطاع الفلاحي الجزائري.

Résumé :

La diversification économique est un facteur clé de la croissance économique, en particulier pour les pays de l'économie rentière. Le secteur agricole est l'un des secteurs choisis par de nombreux pays pour la diversification économique.
Cette étude vise à faire la lumière,dans une première partie, sur la diversification économique en termes de définition, des formes, et de son rôle dans le développement économique.
Dans la deuxième partie, l'étude est consacrée à mettre l'accent sur la réalité, les atouts, les problèmes et les difficultés rencontrés du secteur agricole algérien qui doivent être surmonter par les autorités algériennes afin de promouvoir ce secteur afin de sortir de la crise économique provoqué par la baisse des prix du pétrole.

Mots clés : diversification économique, croissance économique,Le développement durable, secteur agricole algérien.

مقدمة:

أخذ موضوع التنويع الاقتصادي أهمية كبيرة لدوره الرئيسي في النمو الاقتصادي ومساهمته في زيادة إنتاجية العوامل وتعزيز الاستثمار واستقرار عائدات التصدير، وبخاصة للدول الريعية التي تعاني من اختلالات وتشوهات كبيرة في هياكل اقتصاداتها، والناجم عن اعتمادها على المورد الوحيد للدخل، والمتأتي من خلال امتلاكها لثروات طبيعية كبيرة، يقع في مقدمتها النفط، مما جعلها تتصف بأحادية الاقتصاد.

ولهذافقدسعتالعديدمنالبلدانللعملاالجادعلىتطبيقاستراتيجية
التنويعالاقتصاديوإنجاحهامنخلالتبنيحزمةمنالسياساتالاقتصاديةالمتنوعةوالتييكونالهدفمنهاإعادةهيكلةالاقتصا
دورفعمستوىمساهمةالقطاعاتالاقتصاديةالبديلةفيالناتجالمحلي،وتحسينكفاءةوفاعليةهذهالقطاعاتوبخاصةقطاعا
فلاحة.

وفي ظل ما يعانيه الاقتصاد الجزائري من أحادية اقتصادية واختلالات في البنية الهيكلية وما ترتب عليها من هيمنة لقطاع المحروقات بشكل كبير على الناتج المحلي ،وفي ظل الأزمة الاقتصادية الخانقة التي تعيشها الجزائر نتيجة تهاوي أسعار النفط يؤكد خبراء ومتابعون ضرورة أن تبحث الحكومة وبشكل سريع عن مداخيل بديلة للمحروقات، مؤكدين أن الفلاحة تشكل البديل الأمثل والحل الواقعي لمواجهة هذه الأزمة.

وعلى ضوء ما تقدم يمكن إبراز إشكالية مداخلتنا من خلال التساؤل التالي:

هل تشكل الفلاحة البديل الأفضل للجزائر للتحرر من التبعية المفرطة لقطاع المحروقات؟

وللإجابة على هذه الاشكالية ارتأينا تقسيم هذه الورقة البحثية إلى المحاور التالية:

أولا: تحديد الإطار المفاهيمي للتنويع الاقتصادي.

ثانيا: دور التنويع الاقتصادي في استدامة النمو الاقتصادي.

ثالثا: الفلاحة كآلية للتنويع الاقتصادي الجزائري

أولا: الإطار المفاهيمي للتنويع الاقتصادي:

1- مفهوم التنوع الاقتصادي:

للتنوع تعاريف متعددة تختلف عن بعضها البعض باختلاف الرؤية التي ينظر من خلالها الى هذه الظاهرة. وفي حين يربط البعض التنويع بالإنتاج وبمصادر الدخل، يربطه آخرون بهيكل الصادرات السلعية.

فيُعرَفالتنويعالاقتصاديعلىأنهُ

"عمليةتهدفإلىتنويعهيكلالإنتاجوخلققطاعاتجديدةمولِدةللدخلبحيثينخفضالاعتمادالكليعلىإيراداتالقطاع الرئيسفيالاقتصاد،إذستؤديهذهالعمليةإلىفتحمجالاتجديدةذاتقيمةمضافةأعلىوقادرةعلىتوفيرفرصعملأكثرإ نتاجيةللأيديالعاملالوطنيةوهذاماسيؤديإلىرفعمعدلاتالنموفيالأجلالطويل"[1].

كماويُعرَفالتنويعالاقتصاديعلىانه

"استخداممواردالنفطلخلققاعدةديمومةلاقتصادمابعدالنفطمنخلالإقامةالصناعاتالثقيلةوتطويرالبنىالتحتية والاستثمارفيالمجالاتذاتالانتاجالحقيقي". كذلكيعني

"إيجادمصادرإضافيةغيرنفطيةللعملةالأجنبيةولإيراداتالموازنةالعامةوفيذاتالوقتخلقمصادرمستديمةللاستخدا مفيالقطاعاتالإنتاجية/الخدميةلاستيعابالأعدادالمتناميةالداخلةلسوقالعمل،بعيدًاعنالاستخداماتالحكومي"[2] .

ويعرفأيضاعلىانه "

الرغبةفيتحقيقعددأكبرلمصادرالدخلالرئيسةفيالبلد،التيمنشانهاأنتعززقدراتهاالحقيقيةضمنإطارالتنافسيةالعالمي ة،وذلكعبرمحاولاترفعالقدراتالإنتاجيةفيقطاعاتمتنوعة،دونإنيقتضيالأمرأنتكونتلكالقطاعاتذاتميزةتنافسيةعالي ة،وهويقومعلىالحاجةإلىالارتقاءبواقععددمنهذهالقطاعاتتدريجياًلتكونبدائليمكنأنتحلمحلالموردالوحيد "[3].

ويعرفايضاًعلىانه

"توزيعالاستثمارعلىقطاعاتمختلفةمنالاقتصادوذلكللحدمنمخاطرالاعتمادالمفرطعلىموردأوقطاعواحدأوقطاعاتقليلةجداً "[4].

وكخلاصة لما سبق فإنالتنويعالاقتصاديهوالعملعلىزيادةمساهمةالقطاعاتالانتاجيةفيالناتجالمحليالاجماليوتنويعالصادراتوتفعيلالضرائبفياقتصادمعينلتقليلالمخاطرالتييمكنأنيتعرضلهافيحالةاعتمادهعلىقطاعواحدوخصوصاًإذاكانريعياً.

2- **أنماط التنويع الاقتصادي**: يوجد مستويات واشكال مختلفة للتنويع، الا انه سوف يتم التعرض الى مستويين هامين يتمثلان في:

أ. **تنويع القاعدة الإنتاجية**: ويتمثل هذا النوع بشكل خاص بتحقيق تغيير في بنية الإنتاج، وهو ينطبق بشكل خاص على الاقتصادات القائمة على الموارد المنحصرة في إنتاج وتصدير المنتجات الأولية،وبشكل خاص بهدف التهيؤ للدخول في فضاءات جديدة للإنتاج، وبالتالي يمكن أن يساعد في الحد من الاعتماد على مجموعة محددة من الأنشطة الإنتاجية [5].

الا ان تنويع القاعدة الإنتاجية تواجه تحديات تكمن في اتجاهين، الأول: جانب الطلب المتمثل في اصلاح الإطار العام لإدارة الاقتصاد الكلي، والتي تهدف إلى تعزيز الاستقرار في الاقتصاد الكلي، ويتمثل هذا الإطار بمجموعة السياسات الاقتصادية الكلية الرئيسية المستخدمة في إدارة الطلب الكلي، وهي: السياسة المالية، والسياسة النقدية، وسياسة سعر الصرف، والثاني: جانب العرض المتمثل في تنمية تراكم رأس المال البشري، وإصلاح القطاع العام،وتشوهات سوق العمل، وبناء قاعدة صناعية تدعم الصادرات[6].

ب. **التنويع في التجارة الدولية**: يتطلب التنويع الاقتصادي حدوث تغيير في بنية التجارة الخارجية، فلا يكفي أن يحصل تغير في بنية الإنتاج لكي يستنتج أن الاقتصاد قد توصل الى تحقيق أهدافه الاستراتيجية في التنويع الاقتصادي. ويأخذ التنويع في الصادرات أهمية بالغة في الاقتصادات النفطية التي ترتكز على تصدير النفط الخام والغاز الطبيعي. فبقدر ما يكون التنويع في الصادرات مهم وملحوظ بقدر ما يكون الاقتصاد قد تمكن من تنويع نشاطاته المنافسة في التجارة الدولية. إذ ان تنويع النشاطات الإنتاجية دون القدرة على تنويع الصادرات، يعني ان

الاقتصاد يكيف نشاطاته الإنتاجية لتلبية الاحتياجات المحلية دون القدرة على المنافسة الدولية. لذلك تبرز أهمية تحقيق اقتران التنويع بالصادرات مع التنويع بالنشاطات الإنتاجية [7].

ثانيا:دور التنويع الاقتصادي في استدامة النمو الاقتصادي:

يوجد ارتباط قوي بين التنويع الاقتصادي وبين النمو المستدام لاقتصادات البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط، كما ان ارتفاع معدلات الدخل وانخفاض معدلات التذبذب يرتبطان ارتباط وثيق بتنوع الإنتاج والصادرات، وذلك للأسباب التالية[8]:

أ. تقليل المخاطر الاستثمارية: يسهمالتنويع الاقتصادي في زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال زيادة فرص الاستثمار، وتقليل المخاطر الاستثمارية. فتوزيع الاستثمارات على عدد كبير من النشاطات الاقتصادية، يقلل من المخاطر الاستثمارية الناجمة عن تركيز تلك الاستثمارات في عدد قليل منها.

ب. تقليص المخاطر التي يتعرض لها الهيكل الإنتاجي: يؤدي التنويع الاقتصادي الى تحقيق مزايا عديدة جراء تقليص مخاطر اعتماد الاقتصاد على انتاج منتج واحد أو عدد قليل من المنتجات، أو ارتكازه على قطاع واحد أو على عدد محدود من القطاعات. فعندما يرتبط أداء الاقتصاد الوطني بإنتاج منتج معين سواء أكان سلعة استخراجية، أو سلعة زراعية، أو خدمية، فإن انخفاض أسعار أو طلب هذا المنتج لأسباب داخلية أو خارجية سيؤدي بالضرورة الى تعرض الهيكل الإنتاجي للمخاطر.

ج. تقليص المخاطر المؤدية الى انخفاض حصيلة الصادرات: تعتمد بعض الدول التي يتسم اقتصادها بدرجة ضعيفة من التنوع الاقتصادي على تصدير منتج واحد أو عدد محدود من المنتجات، فعند انخفاض أسعار المنتجات المصدرة، تنخفض عوائد الصادرات من النقد الأجنبي، مما يؤدي إلى تقليص إمكانية الدولة في تمويل الواردات أو تمويل عملية التنمية الاقتصادية.

د. زيادة إنتاجية رأس المال البشري: يسهم التنويع الاقتصادي في زيادة إنتاجية العمل ورأس المال البشري، ويؤدي بالتالي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي.

هـ. توطيد درجة العلاقات التشابكية بين القطاعات الإنتاجية: يسهم التنويع الاقتصادي الناتج من زيادة عدد القطاعات الاقتصادية المنتجة في تقوية العلاقات التشابكية فيما بينها، مما ينجم عنه العديد من التأثيرات الخارجية في الإنتاج والتي تنعكس إيجابيا على النمو الاقتصادي.

و. تقليل التذبذب في مستويات الناتج المحلي الإجمالي: يؤدي ضعف التنويع الاقتصادي الناجم عن تركيز الإنتاج في عدد محدود من المنتجات الى تذبذب ملحوظ في مستويات الناتج المحلي الإجمالي. وكما هو معلوم فلتقلب الناتج المحلي وعدم استقرار مستوياته علاقة عكسية بمعدل النمو الاقتصادي.وبالتالي يمكن الاستنتاج بأن تقليص التذبذب في الناتج المحلي الإجمالي الناجم عن زيادة درجة التنوع الاقتصادي ستؤدي الى رفع معدلات النمو الاقتصادي.

ز. رفع معدل التبادل التجاري: يؤدي انخفاض أسعار المنتجات المصدرة الى الأسواق العالمية، مع استقرار – أو ارتفاع- أسعار الواردات الى تدني في مستوى معدل التبادل التجاري. فعندما تعتمد التجارة الخارجية على تصدير منتج معين، فإن انخفاض أسعاره سيؤدي الى انخفاض أسعار الصادرات مقابل الواردات نتيجة للوزن المهم الذي يشغله هذا المنتج في ترجيح الأرقام القياسية لأسعار الصادرات، مما يعني خسارة الدولة جراء تجارتها الخارجية. أما عندما تتنوع الصادرات، فإن مخاطر انخفاض الرقم القياسي لأسعار الصادرات سوف تتوزع على عدد كبير من السلع والخدمات، مما يؤدي الى تقليص الخسائر الناجمة عن تقلب أسعار السلع المصدرة، وبالتالي ارتفاع معدل التبادل التجاري.

ح. توليد الفرص الوظيفية، ذلك لأن التنويع يحفز النمو الاقتصادي، ويحقق التنمية المستدامة، ويزيد من درجة الترابط والتشابك بين القطاعات الاقتصادية، وكل ذلك يؤدي الى زيادة الطلب على العمالة، ويولد الفرص الوظيفية، ويقلص من معدلات البطالة.

ط. زيادة القيمة المضافة: يعزز التنويع الرأسي الروابط الامامية والخلفية في الاقتصاد، لان مخرجات القطاع ستشكل مدخلات إنتاجية لقطاع آخر، كما من خلال اسهام التنويع في توليد الفرص الوظيفية يؤدي الى ارتفاع دخول عوائد الإنتاج واستقرارها، مما يؤدي الى تزايد القيمة المضافة المتولدة قطاعيا ومحليا.

ثالثا:الفلاحة كآلية للتنويع الاقتصادي الجزائري

يعتبرالقطاعالفلاحيالعصبالحساسفياقتصادياتبلدانالعالم،باعتبارهالقطاعالذييؤثرفيالقطاعاتالأخربدرجةكبيرة،إ ضافةإلىتأثرهبالتغيراتالتيتحصلفيتلكالقطاعات[9] ، وقد تماستخداماالقطاعالزراعيفيعددمنالبلدانالتيأصبحتاليومصناعيةكوسيلةلتمويلالصناعة،سيماوأنالزراعةفيالعديد منالحالاتتمثلالقطاعالرئيسيلتوليدالدخلوالاستخداموخاصةفيبدايةمرحلةالتنميةفيهاتحصلالزراعةعلىجانبكبيرمن الجهودالإنمائية،دونأنتتحملنصيباملائمامنالأعباءالماليةلهذاومهماكانتالاستراتيجيةالتنمويةالمتبعةفمنالمفروضأنيه حضالقطاعالفلاحيبأهميةمعتبرةحيثيمكنلهذاالقطاعمنأنيسهمبنصيبكبيرفيزيادةالإيراداتالعامةلأغراضالتنميةحي ثتساهمالصادراتالزراعيةفيالاستقلالالغذائيالذييؤديإلىالتخفيضنفقاتالاستيرادممايسمحبتحويلالأموالإلىمشاريعتنم وية[10].

في ظل الأزمة الاقتصادية الخانقة التي تعيشها الجزائر نتيجة تهاوي أسعار النفط يؤكد خبراء ومتابعون ضرورة أن تبحث الحكومة وبشكل سريع عن مداخيل بديلة للمحروقات، مؤكدين أن الفلاحة تشكل البديل الأمثل والحل الواقعي لمواجهة هذه الأزمة.

وتعد الزراعة أحد أهم القطاعات الواجب تفعيلها بالجزائر؛ لما تمتلكه من مقومات كبيرة تسمح بتحقيق الاكتفاء الذاتي في العديد من المحاصيل الزراعية، وتقليل فاتورة الواردات.

1 – واقع القطاع الفلاحي الجزائري

الجزائر عاشر أكبر بلد عالميا، والأولعربيا وإفريقيا من حيث المساحة، حيث تبلغ مساحتها 2381741 كلم^2.

أ. **المساحة المخصصة للزراعة**

رغم كبر مساحة الجزائر إلا أن الجزء المخصص للزراعة ضئيل جدا وهذا ما يظهره الجدول التالي:

جدول رقم 01: عدد السكان الكلي والمساحة الجغرافية والمزروعة للعام 2014
السكان (ألف نسمة) والمساحة (ألف هكتار)

الدولة	اجمالي عدد السكان	المساحة الجغرافية	المساحة المزروعة	نصيب الفرد من المساحة (هكتار)	
				الجغرافية	المزروعة
الجزائر	39500,00	238174,10	8465,04	6,03	0,21
تونس	10996.00	16230.00	5205.62	1.48	0.47
المغرب	33921.20	71085.00	9186.50	2.10	0.27

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد رقم 35، 2015

من خلال الجدول رقم 1 نلاحظ أن المساحة المستغلة فعلا في الزراعة لا تمثل إلا ما نسبته 3.55 % من اجمالي المساحة وهي نسبة ضعيفة جدا تعود بالأساس إلى أن الحكومات المتعاقبة ونظرا للاعتماد الشبه الكلي على النفط والغاز وارتفاع أسعار هذه المحروقات لم تكن تولي الأهمية اللازمة للفلاحة كمصدر من مصادر الدخل. ولو قارنا هذه النسبة بنسب دول الجوار فنجد أنه وفي نفس السنة أي 2014 نسبة المساحة المزروعة إلى المساحة الاجمالية قدرت تواليا بالنسبة لتونس والمغرب بـ 32 %و13 %.

أيضا نصيب الفرد من المساحة المزروعة يقدر فقط بـ 0.21 هكتار وهو نصيب ضئيل مقارنة بنصيبه من المساحة الكلية وأيضا نجد أن دول الجوار نصيب الفرد فيها من المساحة المزروعة أفضل مما هو موجود في الجزائر حيث بلغ ولنفس السنة 0.47 هكتار في تونس و0.27 هكتار في المغرب.

ب. **استخدام الأراضي الصالحة للفلاحة**

تتوزع الأراضي الفلاحية والبالغ مساحتها 48729.2 ألف هكتار إلى أراضي مخصصة للمحاصيل المستديمة وأخرى للمحاصيل الموسمية وثالثة مساحات متروكة ورابعة للغابات وأخيرا أراضي متروكة كمراعي مثلما يظهر في الجدول رقم 2.

جدول رقم 2 : استخدام الأراضي للعام 2014 (ألف هكتار)

الدولة	مساحة المحاصيل المستديمة		مساحة المحاصيل الموسمية		المساحة المتروكة	مساحة الغابات	مساحة المراعي
	المطرية	المروية	المطرية	المروية			
الجزائر	509,10	486,46	3743,15	660,79	3065,54	4232,65	32965,97

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد رقم 35، 2015

نلاحظ من خلال الجدول رقم 2 أن الجزء الأكبر من المساحة المزروعة مخصص إلى المحاصيل المستديمة والموسمية المطرية أي أن انتاجيتها مرتبطة بكمية الأمطار المتساقطة. الملاحظ أيضا أن أكثر من 3 ملايين هكتار مساحات صالحة للزراعة ولكنها متروكة دون استغلال ولو أن تم استغلالها لأضحت الفلاحة المصدر الأول للدخل في الجزائر ولأمكن لها من تحقيق الاكتفاء الذاتي في أغلب المحاصيل الزراعية.

اللافت للانتباه هو المساحة الشاسعة للمراعي حيث تقدر المساحة بأكثر من 32 مليون هكتار مما يسمح للجزائر بتربية الماشية والأبقار وما يترتب عن ذلك من توفير للحليب واللحوم ما يحد من فاتورة استيراد هذه المنتجات.

يحتل قطاع الحبوب المرتبة الأولى من حيث المساحة المخصصة، حيث خصص له 2509.02 ألف هكتار موزعة على النحو التالي: 1651.31 ألف هكتار للقمح و791.84 ألف هكتار للشعير و0.99 ألف هكتار للذرة الشامية والبقية لمزروعات أخرى.

إضافة للحبوب تنتج الجزائر منتجات زراعية أخرى نذكر منها البطاطس حيث تحتل الجزائر المرتبة الأولى عربيا من حيث الإنتاج والإنتاجية وتقدر المساحة المخصصة لهذه الزراعة بـ 156.18 ألف هكتار.

تنتج أيضا الجزائر زيت الزيتون وتقدر المساحة بـ 383.45 ألف هكتار وهي مساحة تمثل تقريبا خمس المساحة التي تخصصها الجارة تونس لغراسة الزيتون وبالتالي وجب علة الدولة الجزائرية العناية أكثر بهذه الغراسات.

خصصت أيضا الجزائر 499.07 ألف هكتار لزراعات مختلف الخضر و90.50 ألف هكتار لزراعة البقوليات و385.71 ألف هكتار لزراعة البذور الزيتية.

ج. مساهمة القطاع الفلاحي في التشغيل

يلعب القطاع الفلاحي دورا كبيرا في التشغيل وخلق مناصب العمل الجديدة وبالتالي الحد من البطالة في مختلف البلدان

جدول رقم 3: القوى العاملة الكلية والزراعية لسنة 2014 (ألف نسمة)

	الجزائر	المغرب	مصر
القوى العاملة الكلية	11453,00	10510.00	27945.00
القوى العاملة الزراعية	2550,60	4119	6935
نسبة القوى العاملة الزراعية إلى القوى العاملة الكلية	22%	39%	25%

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد رقم 35، 2015

نلاحظ من خلال الجدول رقم 3 أن القطاع الفلاحي في الجزائر يشغل أكثر من خمس القوى العاملة الكلية وهي نسبة معتبرة تبين الدور الهام لهذا القطاع في اقتصاد الدول وهذه النسبة يمكن أن تزداد لو أن الدولة أولت عناية أكبر بهذا القطاع إذا يلاحظ مثلا أن المغرب والذي تمثل مساحته الاجمالية أقل من ثلث مساحة الجزائر يشغل قطاعه الفلاحي ربع العمالة الكلية والحال أفضل في مصرّ إذ تبلغ نسبة القوى العاملة الزراعية ما يقرب من 40 % من القوى العاملة الكلية وهي نسبة جيدة وهي الأولى عربيا.

د. مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي

يلعب القطاع الفلاحي دورا هاما سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية حيث يساهم وبنسب متفاوتة في الناتج المحلي الإجمالي.

جدول رقم 4: الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي الإجماليبالأسعار الجارية للعام 2014(مليون دولار أمريكي)

	الجزائر	المغرب	السودان
الناتج المحلي الإجمالي	213343,24	95167.26	79676.44
الناتج الزراعي الإجمالي	21966,60	14776.67	25136.20
نسبة الناتج الزراعي الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي	10%	16%	32%

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد رقم 35، 2015

نلاحظ من خلال الجدول رقم 4 أنه وبالنسبة للجزائر فإن نسبة الناتج الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي تقدر بـ 10 % وهذا في سنة 2014 وهذه النسبة انخفضت في السنوات الموالية حيث أصبحت الآن تمثل أقل من 5 % حسب آخر الاحصائيات وهذا راجع لعدة أسباب لعل أهمها الجفاف الذي مرت به الجزائر في السنوات الأخيرة. نلاحظ أيضا أن وبالنسبة لبعض دول الجوار يعد القطاع الفلاحة أحد أهم مصادر الدخل حيث يساهم مثلا هذا القطاع في 32 % من الناتج المحلي الإجمالي في السودان و16 **% في المغرب**.

هـ. واردات قطاع الفلاحة

يحتل قطاع الفلاحة المرتبة الأولى من حيث قيمة الواردات إذا بلغت سنة 2014 وحسب احصائيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية قيمة الواردات الكلية للجزائر 58274.09 مليون دولار أمريكي شكلت الواردات الزراعية ما قيمته 19409.38 مليون دولار أمريكي والواردات الغذائية ما قيمته 9427.49 مليون دولار أمريكي أن بنسبة إجمالية قدرت بـ 49.50 % وهي نسبة مرتفعة جدا تدفع الدولة الجزائرية للتفكير جيدا في النهوض بهذا القطاع للحد من فاتورة الواردات.

تتوزع الواردات الزراعية والغذائية الجزائرية على عدة مكونات أهمها مبين في الجدول رقم 5:

جدول رقم 5: الواردات الزراعية والغذائية لسنة 2014 (مليون دولار أمريكي)

	القيمة
الحبوب والدقيق	3641.35
البطاطس	88.12
السكر الخام	859.75
البقوليات	229.38
الزيوت النباتية	710.09
الخضر الطازجة والمجهزة والمحفوظة	32.56
الفاكهة	392.65
اللحوم الحمراء	306.98
الألبان ومنتجاتها	2034.45

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد رقم 35، 2015

و. صادرات القطاع الفلاحي

يتذيل القطاع الفلاحي ترتيب صادرات الجزائر فحسب احصائيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية لسنة 2014 فقد بلغت قيمة الصادرات الجزائرية 62884.29 مليون دولار أمريكي مثلت الصادرات الزراعية ما قيمته 772.54 مليون دولار أمريكي والصادرات الغذائية 323.15 مليون دولار أمريكي أي بنسبة تقل عن 2 % من اجمالي الصادرات وهي نسبة ضعيفة جدا تعود لاعتماد الاقتصاد الجزائري في أغلبها على قطاع المحروقات.

ودائما ومن خلال احصائيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية لسنة 2014 تتكون أهم الصادرات الجزائرية من صادرات السكر الخام بقيمة 227.90 مليون دولار أمريكي والتمور بقيمة 38.31 مليون دولار أمريكي وهنا نلاحظ أن الجارة تونس تفوقها كثيرا في هذه الصادرات حيث بلغت قيمة صادرتها من التمور ولنفس الفتر 270.14 مليون دولار أمريكي.

أيضا تصدر الجزائر الفواكه بأنواعها بقيمة 38.5 مليون دولار أمريكي ونفس الملاحظة نجد أن تونس تتفوق عليها أيضا في هذا المجال حيث بلغت صادراتها 346.99 مليون دولار أمريكي. ونفس الشيء بالنسبة للألبان ومنتجاتها والأسماك وكذلك زيت الزيتون حيث نجد أن قيمة الصادرات لهذه المنتجات تواليا بالنسبة للجزائر قدرت لسنة 2014 بـ 0.25 و7.75 و0.06 مليون دولار أمريكي في حين قدرت قيمتها لتونس تواليا أيضا بـ 39.35 و206.77 و336.85 مليون دولار أمريكي.

نستنتج من خلال الواردات والصادرات الزراعية والغذائية أن هنالك عجز إذ قدرت قيمة الواردات الزراعية والغذائية بقيمة 28836.87 مليون دولار أمريكي في حين قدرت قيمة الصادرات بـ 1096.09 مليون دولار أمريكي أي بعجز بلغ 27740.78 مليون دولار أمريكي وهو عجز كبير يفرض على الدولة الجزائرية البحث عن الحلول الكفيلة بالرفع من قيمة الصادرات وتنويعها والتخفيض من تكلفة الواردات.

2- مشاكل ومعوقات الزراعة في الجزائر

لعلا المهمة الرئيسية للقطاع الزراعي في أي بلد، تتمثل في توفير الغذاء للسكان، ويعتبر توفير الغذاء واستقرار عرضه من العناصر الرئيسية لتحقيق الأمن الغذائي.

والجزائر تسعى جاهدة لتحسين معدلات التنمية الاقتصادية التي تقترن عادة بتحسين إمداداتها الغذائية، والقضاء التدريجي على أو جه النقص أو العجز الغذائي.

ولما كان القطاع الزراعي هو القطاع الاقتصادي الرئيسي والمصدر الأساسي لإنتاج الغذاء، فإن مقدرة الجزائر على توفير الغذاء واستقرار عرضه قد تأثرت كثيرا بمحددات وعراقيل، وواجهتها مشاكل، شأنها في ذلك شأن الكثير من البلدان النامية والعربية خصوصا، بحيث أصبحت تتعيش وضعية متدهورة أقلما توصف بأنها عاجزة وتابعة.

تتمثل أهم مشاكل ومعوقات الزراعة الجزائرية في التالي:

- امتداد المجال الصحراوي فوق مساحة تفوق مليون كم مربع أي ما يفوق 90 % من المساحة العامة.
- صغر مساحة المجال المتوسطي المعتدل واختلاف جزئيه الشرقي والغربي (أو قوع الجزء الغربي في منطقة ظل المطر).

- ضيقالمجالالزراعي.
- المناخالجافوتذبذب التساقط.
- مشاكلاالهيكلةوالكفاءةالمهنية
- عدمكفاءةالأجهزةالمسيرةونقص الخبرة.
- رداءةشبكةالري.
- انجرافالتربةوظاهرة التصحرالتيتهدد 32 مليونهكتارمنالأراضي.
- نقصالعتادوالاعتماد علىالطرقالتقليديةفيالزراعة.
- تفشيظاهرةالبيروقراطيةفيالأجهزةالإدارية.
- تراجعالمساحاتالزراعيةبسببالتوسعالعمرانيعلىحسابها.
- الاعتمادعلىالزراعاتالمطريةوتذبذب المناخ.

الخاتمة

يعتبر القطاع الزراعي العصب الحساس في اقتصاديات أي دولة باعتباره القطاع الذي يؤثر ويتأثر بالقطاعات الأخرى بدرجة كبيرة لذلك تحتل التنمية الزراعية مكانة متقدمة في سلم أولويات السياسات الاقتصادية نظرا لأهمية الزراعة كمصدر أساسي للغداء والمواد الأوليةوكقطاع يستوعب نسبة عالية من العمالة.

تعد الفلاحة من أهم القطاعات التي تراهن عليها الحكومة في تنويع الاقتصاد وتوفير اليد العاملة وتقليص فاتورة الاستيراد، إذ أن الجزائر مرشحة إلى أن تصبح بلدا فلاحيا بامتياز ولكن وفق شروط تعديل وضبط نموذج النمو الحالي، بحيث يتحول من نموذج نمو مبني على الريع البترولي إلى نموذج مبني على الثروة من عدة قطاعات منها القطاع الفلاحي. لذلك وجب على السلطات الجزائرية الاهتمام بعدة مسائل منها:

- العملعلىتوسيعالرقعةالمخصصةللزراعةمنخلالاستصلاحالأراضيالجبليةوالصحراويةوتقليص الأراضيالمستريحة.
- العملعلىتوسيعالمساحاتالمسقيةوتطوير شبكةالري.
- تكثيفالعملالفلاحيوتطويره تقنياوتكوين الفلاحين
- الدعمالماليللفلاحينومنحهم قروضبفوائداقل.
- مكافحةحالاتتبويرالأراضيوالتوسع علىحسابها.
- تقويمالريفوتثمينه وتحسين ظروفالمعيشةفيهلتفاديىنزوحاليدالعاملةالفلاحيةإلىالمدنوتغيير نشاطها.
- التشجيرلحمايةالتربةمنالانجرافوالتصحر

الهوامش:

1- جوكوف إسكندروف ستبانوف، " البلدان النامية وقضاياها الملحة"، دار التقدم، موسكو، 1978، ص221.

2- عبد العزيز فهمي هيكل،" موسوعة المصطلحات الاقتصادية والاحصائية"، دار النهضة العربية، بيروت،1980، ص 256.

3- **Cuberes, D. and Jerzmanowski**,M. "Democracy, Diversification and Growth, Reversals", Economic Journal, No 119, October 2009,pp 1270-1302.

4- Stephen M. kapunda, Diversification and porerty Eradication in Botswana, journal of African studies,Vol (17)-No2,2003, p 51.

5- موسى باهي وكمال روابنية، "التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 05، ديسمبر 2016، ص136.

6- أحمد بكر،" تحديات تنويع القاعدة الإنتاجية في المملكة العربية السعودية"، ورقة مقدمة لمؤسسة النقد العربي السعودي، نوفمبر 2015.

7- Heiko Hesse, "Export Diversification and Economic Growth", Working Paper No. 21, *The International Bank for Reconstruction and Development*,2008.

8- ممدوح أحمد الخطيب،" التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي"، ورقة مقدمة للمؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فبراير 2014.

9- علياشي، "القطاعالفلاحيبينالواقعومتطلباتالإصلاح"، مجلةالباحث،العدد 22003، ص.108

10- مسعوديرشيدة، " العناصرالمحركةللتنميةفيظلالبحثعنمصادرمستقلةلتمويلالتنميةالشاملة"، المجلةالجزائريةللعولمةوالسياساتالاقتصادية، العدد 6، 2015، ص. 78

11- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد رقم 35، 2015